

الإراغة في التواصل السياسي

آليات الحوار واستراتيجية الحجاج والمغالطة

محمد أسيداه

حافظ إسماعيلي

ليس الغرض من هذه المقال تأكيد الحس المشترك الذي يقرر بأن الفعل السياسي فعل خداع وتضليل ومغالطة وإراغة وحسب، مما من شأنه أن يترع عنه أي نراهة أو نبل أو شرف أو يدفع الشرفاء إلى الازورار عن هذا الفعل وترك الساحة ليعيث فيها الانتهازيون والوصوليون فسادا، فمثل هذا الحكم الأخلاقي المعياري بعيد عن مقصودنا، إنما نقصد إلى القول إن الفعل السياسي وهو يعتمل في حيثياته أو يتفاعل مع نوازل الشأن العام يكون، في سياقات أو مناسبات، مدفوعا تبعا لتقدير معين إلى فتح ذريعة المغالطة وركوب مطية الإراغة. وهذا الفتح والركوب إكمانيتان تتيحهما اللغة بصفة عامة، وتوجد مسجلة في خصائص الخطاب بما هو كذلك، حتى تتمظهر في بنية نصية صريحة قد تبدو ذات وجه واحد، لكن استحضار شروط السياق التي أمكن إنتاج الخطاب فيها تبين أن هذه البنية ذات وجوه تمكنت المهارة من تقنيع بعضها وإبراز بعضها الآخر بين لعبة الخفاء المتعدد والجلاء المتفرد.

في مفهوم التواصل:

مع الوعي بخلفيات ونماذج تحديد التواصل، يمكن القول بصفة عامة إن التواصل في المبدإ والنهاية تفاهم، يتحقق عبر تفاعل حالات دماغ المرسل وحالات دماغ المرسل إليه. وبدهي أن التواصل الناجح أو الأمثل لا يمكن أن يتحقق إلا عبر اقتضاءات مشتركة قد تتخذ أشكالا عرفية أو تقاسما لمعاني حدود الكلمات أو اتفاقا حول الأحكام، أو باختصار كما يقول فتجنشتاين إن التواصل الناجح شرطه الاتفاق حول صور العالم⁽¹⁾. غير أن ثمة حالات يقع فيها التشوش؛ حيث يفسر هذا التشوش بفقدان الخبر المراد الإفادة به أو الأثر المطلوب تحقيقه في المتلقي. وبدهي مرة أخرى أن قيمة التواصل تابعة لطبيعة القناة الموظفة أو لطبيعة الرسالة المبعوثة. ولما كان هدفنا تناول التواصل السياسي، فإننا سنحصر موضوعنا في تحقيقه اللغوي، نقصد تحديدا التواصل السياسي اللغوي.

فما هو التواصل السياسي إذن؟

في البدء كان التواصل السياسي يشير إلى دراسة تواصل الحكومات مع الناجحين، ثم إلى تبادل الحوار السياسي بين الأغلبية والمعارضة. غير أن المجال ما لبث أن اتسع ليشمل دراسة دور وسائل الإعلام في صناعة الرأي العام، ليتم الاهتمام بتأثير استطلاعات الرأي في الحياة السياسية. أما اليوم فقد أصبح التواصل السياسي يشمل دراسة دور التواصل في الحياة السياسية بمعناها العام بما في ذلك وسائل الإعلام واستطلاعات الرأي، والتسويق السياسي والدعاية، مع الاهتمام بشكل خاص بالفترات الانتخابية... وبناء عليه، يمكن اعتبار التواصل السياسي كل تواصل موضوعه "السياسة".

وعلى الرغم من كون هذا التعريف فضفاضاً، إلا أنه يتميز بكونه يأخذ بعين الاعتبار خاصيتين أساسيتين للسياسة في عالم اليوم: الاتساع المتزايد للدائرة السياسية والرفع من المكانة المولاة للتواصل السياسي، وتنامي وزن قوة وسائل الإعلام والرأي العام من خلال استطلاعات الرأي، وتأثيرهما في الساحة السياسية اليوم.

ولكي نعرف التواصل السياسي تعريفاً موجزاً نقول إنه "الفضاء الذي تتبادل فيه الخطابات المتعارضة من قبل الفاعلين السياسيين الذين يتمتعون بشرعية التعبير عن رأيهم في السياسة علانية، وهم رجال السياسة والصحافيون والرأي العام من خلال استطلاعات الرأي" (2). ويلاحظ أن هذا التعريف يركز على فكرة التفاعل الذي ينشأ بين خطابات الفاعلين السياسيين الذين يتباينون من حيث المكانة والشرعية السياسية، ولكنهم يمثلون في الواقع - بالنظر إلى مواقفهم المتبادلة في الفضاء العمومي - شرطاً لاشتغال ديمقراطية الجماهير وتفعيلها. وهكذا يبقى التواصل السياسي "محرك الفضاء العمومي" (3).

إذا كان للتواصل السياسي أفقته المختلفة وقنواته المتنوعة، وكانت له رسائله التي يريد إبلاغها للجماهير، فإن السؤال الذي يبقى معلقاً يتعلق بحقيقة هذا التواصل، إذ ما الفرق بينه وبين التواصل العادي؟ أقصد ما الفرق بين الكلام بصدق والتواصل السياسي؟ هل التواصل السياسي ممتزج عن صراع الغاية والوسيلة، أو الأخلاق والسياسة، أو الخلق والفعالية؟ هل التواصل السياسي ممتزج عن الصراع الإيديولوجي؟ وفي النهاية هل هناك بالفعل تواصل سياسي؟ أم أن الأمر لا يعدو أن يكون اتصالاً وإبلاغاً؟

يشير السؤالان الأخيران إلى خاصية العمل السياسي والمناحي التي ينحوها، فهذا العمل إذا كان محكوماً بمنطق اللاتناظر؛ أي اختلال موازين القوة أو السلطة وتفاوتها حتى وإن قام على افتراض إمكان تكافؤ الآراء والمساواة من حيث الحق في التعبير. فإنه يدفع إلى استنتاج استحالة تطبيق

مفهوم التواصل عليه بما أنه يستلزم فيما يستلزمه حرفياً تبادل الحوار ندياً وتناوباً بين طرفين يحددان بكيفية مشتركة (=تواصلان) ما ينبغي عليهما قوله أو تبادله أو مناقشته حتى يتم حصر نقط اتفاقهما أو اختلافهما وهو أمر يستلزم تكافؤاً كلياً في توزيع الفرص والكلام؛ إذ في هذه الحالة النظرية يكون هناك تواصل، أما الواقع العملي فيشهد على أن مفهوم التواصل يشمل العمليات الإشهارية، أو "العلاقات العامة"، التي لا يمكن تصورها إلا من خلال ماوفرته العلوم الإنسانية للتسويق من تقنيات الإراغة. حيث يتبدى أن الرسالة ذات اتجاه أحادي وأن المرسل ذو سلطة أقوى على مرسل إليه ليس له إمكان الجواب، لا على سبيل الفور، ولا على سبيل الندية.

وفي هذه الحالة لا تكون وظيفة تبادل الكلام أو الخطابات إلا الهيمنة والسيطرة. تتحول معهما اللغة إلى أداة للإراغة، لا إلى أداة لقول الحقيقة والصدق، ففي حمأة الإقناع لا يتورع المرء عن استعمال سلاحي اللغة: العنف والحيلة؛ أي باختصار التعسف عن طريق اللجوء إلى إطلاق التسمية، وهو ما يعد عنفاً، ثم اللجوء إلى البلاغة التي هي حيلة. فالتسمية، باعتبارها الفعل اللغوي الأول عنف؛ لأنها تسجن دائماً الأشياء والكائنات في كلمات تفرض لها المعاني أو تحورها لأجل الإيهام بأن ما يقال يطابق ما هو حقيقي. أما البلاغة فهي دائماً حيلة، تمزج بصورها الجمالي بالأخلاقي، بحيث نتوهم أن ما هو جميل هو بالضرورة حقيقي وصادق. والإيهام في النهاية فعل من أفعال المغالطة.

إذا تبينت حدود التواصل السياسي، وتبين أنه إطلاق غرضه لتلطيح محتوى منظوقه. وإذا علمنا أن السياسة هي في النهاية رهان على السلطة إما بالسعي في نيلها أو استعمالها أو الحفاظ عليها، فإن هذا الرهان فعل يقوم على استراتيجيات أبرزها استثمار التواصل بأقنيتيه المختلفة؛ ببنائه وتكييفه، لأجل تحقيق الأهداف المرسومة. من ضمن هذه الاستراتيجيات ينتصب الحجاج أداة للاشترئباب إلى السلطة أو للحد منها أو للإطاحة بها أو للحفاظ عليها، لكن هذا الحجاج لا يكون دائماً حسن النية، بل يكون أحياناً سيئها؛ مما يجعل منه مغالطة.

هدفنا في هذه المداخلة أن نبين كيف يلتجئ السياسي في إنجازاته التواصلية إلى المغالطة، وكيف السبيل إلى الانتباه إلى المغالطات في المقالات. لتحقيق هذا الهدف سنعمل أولاً على بيان مفهوم الإراغة بصفة عامة، ثم سنخصصه في مفهوم المغالطة.

في مفهوم الإراغة:

يحيل مفهوم الإراغة في التحليل المعجمي على علمين؛ عالم الحيوان الذي يخصص فعلا من أفعال الصيد وهو الذهاب ههنا وههنا وفعل الصيد يحيل في النهاية على الهدف. أي أن لكل إراغة هدفا. كما يحيل على عالم الإنسان حيث يخصص العلاقة بين البشر المصارعة والمراودة والمكر والاحتيال. وهذه المعاني يجملها الثعالبي فيقول: "الإراغة طلب الشيء بالإدارة" ويقصد بالإدارة الملاحظة والمخاتلة. وفي كل الأحوال يحيل مفهوم الإدارة على إظهار سلوك لتحقيق هدف أو مراد مضمّر، أو مخالف لما هو معلن. فالإراغة إذن، هي إرادة تحقيق هدف أو الوصول إليه بكيفية خاصة هي المكر والخديعة والحيلة. وهذه المعاني تعبر عنها الأبيات الآتية من قصيدة الزينية المنسوبة إلى الإمام علي بن أبي طالب أو إلى الشاعر العباسي صالح عبد القدوس:

لا خير في ود امرئ متملق	حلو اللسان، وقلبه يتلهب
يلقاك يحلف أنه بك واثق	وإذا توارى عنك فهو العقرب
يعطيك من طرف اللسان حلاوة	ويروغ منك كما يروغ الثعلب

وهكذا فالإراغة إرادة تحقيق طلب بالإدارة؛ أي على سبيل المكر والخديعة، ومن ثم فإن تخصيص التواصل السياسي باعتباره خطاب إراغة يترع عنه القدسية ويجعله قابلا للنقد والتشكيك والمحاورة، وينبه على إمكانية الصدور عن سوء النية.

للإراغة بما هي قصد وتأثير وإثارة انفعال انتماء إلى الحقل السيكلولوجي، وعليه فإن تعريفها سيكلوجيا هو: أن تدفع أحدا ما إلى فعل شيء لا يريد فعله، من دون أن يدرك أنك تدفعه إليه. وقد تكون الإراغة إرادية أو لا إرادية، فهي إرادية عندما يستعمل الشخص عن قصد طرقا استراتيجية لأجل تحقيق مراده كالبكاء من أجل إثارة شفقة القاسي أو التصرف كما لو كنت الضحية لأجل استبعاد التهمة. وترادف الإراغة ذهنيا "غسيل الدماغ" و"مراقبة الفكر" و"الاغتصاب النفسي".

إن الإراغة في نهاية المطاف هي استعمال اللغة بكيفية تنال من المتلقي ما تريده نيلا ما كان ليتحقق لو استعملت اللغة استعمالا عاديا أو كان التواصل نزيها. ويؤدي مفهوم الاستعمال إلى استدعاء الاستراتيجيات الممكنة اعتمادها لتحقيق مقصود الإراغة وهو الانخراط في دعوى أو مساندة موقف أو تغيير سلوك، أي في النهاية صناعة رأي وخلق اتجاه اعتقادي أو عملي.

من بين هذه الاستراتيجيات تنصب المغالطة بشقّ المشارب وسيلة لتحقيق المآرب.

المغالطة استراتيجية للإراغة:

لأن الطريقة التي نتكلم بها تحدد إلى حد بعيد فعالية ما نقوله، فإن انتحاء سمت المغالطة في سياق التواصل السياسي يجعل الفعل السياسي متأرجحاً بين الحجاج والإراغة. ومن دون التفصيل في المغالطات يمكن القول إنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

- مغالطات مادية: تتضمن القضايا معرفة كاذبة
- مغالطات منطقية: ينتج عن تأليف القضايا معرفة غير صحيحة، أي أن الحجة التي تمثل النتيجة لا تكون صحيحة.

- مغالطات نفسية: تتضمن القضايا معرفة غير وحيية وغير مناسبة، كأن تكون الافتراضات أو النظريات المقدمة لأجل دعم قضية ما غير واردة بالنسبة إلى المسألة قيد النظر.(4)

من أمثلة المغالطات المادية تحريف الواقع وتشويهه. مثلاً تقدم الدولة باعتبارها مصدر النظام وضامنة السلام بينما الحقيقة أنها سبب الاضطرابات والمسؤول الأول عن الحرب (نفكر في دولة الولايات المتحدة الأمريكية). أو تقدم التجارب النووية وأسلحة الدمار الشامل باعتبارها وسيلة للحفاظ على الأمن والسلام (نفكر في إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وإيران). أو تقدم تدخل الدولة في الاقتصاد بوصفه عائقاً أمام الازدهار الاقتصادي (نموذج كوريا الشمالية أو ألمانيا الشرقية سابقاً في مقابل كوريا الجنوبية وألمانيا الغربية اللتين تبنتا تحرير الاقتصاد).

ويدخل في حيز هذه المغالطات مغالطة التسمية عبر "تغيير قواعد اللعبة"، ومثال ذلك وصف الولايات المتحدة الأمريكية معتقلي غوانتانامو باعتبارهم "سجناء ساحة المعركة أو أسرى ساحة المعركة" (وهو وصف مخالف لأسرى الحرب) مما يجعلها في حل من معاهدة جنيف (5). وقل الشيء نفسه عن وصف صدام حسين بأسير الحرب.

ومن أمثلة المغالطات المنطقية:

فساد اللزوم كأن يقال مثلاً إن وجود القانون مقدمة ضرورية لوجود النظام في مجال معين، كما لو كان النظام نتيجة منطقية لوجود القانون. أو القول إن العنصرية شيء قبيح إذن، علينا اتخاذ إجراءات صارمة من دون تقييد هذه الإجراءات الصارمة بالقول مثلاً إن العنصرية أصبحت عامة، إذن علينا اتخاذ تدابير صارمة للحد منها. أو إخراج قانون الإرهاب هو ضمان منع حدوث ممارسات

إرهابية. كأن قانون الإرهاب هو سبب غياب الممارسات الإرهابية. أو القول إن المغرب تعرض لاعتداءات إرهابية بسبب غياب قانون مكافحة الإرهاب.

ومن أمثلة المغالطات النفسية:

الالتجاء إلى السلطة، كالاستشهاد على قضية ما بقول شخصية ذات سلطة معينة، علمية أو دينية أو سياسية، كالاستشهاد بإينشتاين في مجال الانتماء السياسي (اليسار) كما لو كان سياسيا أو عالم سياسة لا عالم فيزياء. أو حجة الالتجاء إلى الشعبية، بالاعتماد على شعبية حضور وجه رياضي أو شخصية فنية للدلالة على صحة اختيارات حزب ما أو توجهه أو برنامجه.

هوامش وإحالات:

- 1 - wettgenstein.L.les investigations philosophiques.tel gallimard.1953
- 2- http://www.wolton.cnrs.fr/glossaire/fr_communication_politique.htm
- 3- http://www.wolton.cnrs.fr/glossaire/fr_communication_politique.htm
- 4- <http://www.polyarchy.org/paradigm/english/politics.html#psychological>
- 5- le monde diplomatique.12/2005.n 621